

أثر الرقابة المصرفية في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية المصرف الإسلامي الليبي نموذجاً"

محمد عقيل محمد زائد⁽¹⁾ ، جمال محمد فرج ديهوم⁽²⁾

1. دكتوراه المصارف الإسلامية عضو هيئة التدريس بقسم التمويل والمصارف ، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، mohammedagilz@gmail.com
2. ماجستير التمويل والمصارف jamaldohom@gmail.com

Abstract

The study aimed to examine the impact of banking control on the performance of Libyan Islamic banks and to review the case of the Libyan Islamic Bank as a model for study. It also showed the extent to which the various types of regulatory bodies contributed to the performance of the Libyan Islamic Banks. The study also outlined the most important criteria used in judging performance to identify the most important obstacles that the Libyan Islamic Banks faces in the field of banking internally and externally. The study relied on a statistical descriptive method to analyze the data collected through the questionnaire Where (183) questionnaires were distributed, and the researcher recovered (180) questionnaires The statistical analysis program "SPSS" was used to analyze the data, to show the impact of banking control on the performance of the Libyan Islamic Banks The study concluded the following:

There is a positive impact of internal control (Technical control - Sharia control) in improving the performance of Libyan Islamic banks.

There is a positive impact of external oversight (central oversight - international oversight) in improving the performance of Libyan Islamic banks.

There is a positive impact of addressing and correcting deviations in improving the performance of Libyan Islamic banks.

The message also emphasized the special nature of Islamic banks and the relative novelty of the idea in Libya, as Islamic banks are considered a legitimate alternative to traditional banks operating within the country, in terms of working to strengthen and develop the Islamic financial industry and using financial tools and products compatible with the provisions of Islamic Sharia.

The study recommended the necessity of having a comprehensive and effective internal supervisory system capable of detecting and correcting deviations in Libyan Islamic banks. It also emphasized the necessity of adhering to the reports of Sharia supervisory bodies and implementing their content, in addition to adhering to the requirements of international institutions and reports of external parties regarding the soundness of the financial position and solvency of Libyan Islamic banks. It recommended the need to focus and work on research, education and training in all areas of Islamic banking to keep pace with global banking development.

Keywords: banking supervision, Sharia supervision, internal control, central control, international supervision, evaluating the performance of Islamic banks.

المخلص

هدفت الدراسة إلى فحص أثر الرقابة المصرفية في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية، ودرست حالة المصرف الإسلامي الليبي نموذجاً للدراسة، كما بينت مدى مساهمة الرقابة بكل أنواعها في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية، وبيّنت أهم المعايير التي تستخدم في الحكم على الأداء للوقوف على أهم العقبات التي تواجه المصارف الإسلامية الليبية، واعتمدت الدراسة على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات، واستخدم الباحثان الاستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة حيث تم توزيع عدد (183) استبانة، واستعاد الباحثان منها (180) استبانة، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي "SPSS" لتحليل البيانات، لبيان أثر الرقابة المصرفية في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للرقابة الداخلية (رقابة فنية - رقابة شرعية) في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية ووجود أثر إيجابي للرقابة الخارجية (رقابة المصرف المركزي - الرقابة الدولية)

في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية ووجود أثر إيجابي لمعالجة الانحرافات وتصحيحها في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية، وأوصت الدراسة بضرورة وجود نظام رقابي داخلي شامل وفعال قادر على كشف وتصحيح الانحرافات للمصارف الإسلامية الليبية، كما أكدت على ضرورة الالتزام بتقارير هيئات الرقابة الشرعية وتنفيذ محتواها، بالإضافة إلى الالتزام بمتطلبات المؤسسات الدولية وتقارير الجهات الخارجية بشأن سلامة المركز المالي والملاءة المالية للمصارف الإسلامية الليبية، وبضرورة التركيز والعمل على البحث والتعليم والتدريب في كافة مجالات الصيرفة الإسلامية لمواكبة التطور المصرفي العالمي.

كلمات مفتاحية: الرقابة المصرفية، الرقابة الشرعية، الرقابة الداخلية، الرقابة المركزية، الرقابة الدولية، أداء المصارف الإسلامية.

1- الإطار العام للدراسة :

1-1 المقدمة:

إن من أبرز المجالات التي جاءت الشريعة المحكمة ببيان أحكامها وضوابطها: التعاملات المالية، فجاه النظام المالي الإسلامي بديعاً في تكوينه، قوياً في أحكامه، راسخاً في مبادئه، يحقق العدالة ويمنع الظلم، ويستند إلى قواعد محكمة يتحقق بها الخير والصلاح للمجتمعات الإسلامية، بل للبشرية جمعاء إن هي أخذت به.

ولقد عاشت المجتمعات الإسلامية ردهاً من الزمن أسيرة الأفكار والنظم المالية المستوردة من الغرب الرأسمالي، فانتشرت المصارف الربوية في الأقطار الإسلامية، ووضعت لها الأنظمة المستمدة من النظم الرأسمالية الغربية، وبقيت عقوداً من الزمن، إلى أن قيض الله لهذه الأمة مصلحين من علمائها ومفكرها وتجارها تتادوا لإصلاح هذه المؤسسات، وإعادة بنائها وفق الأسس الشرعية، فظهرت المصارف الإسلامية التي تقدم الخدمات المالية المختلفة من تمويل واستثمار ووساطة مالية وغير ذلك ملتزمة بتجنب الربا وغيره من التعاملات المالية المحرمة.

وفي السنوات الأخيرة تطورت أعمال المصارف بشكل كبير نسبياً ولا سيما المصارف الإسلامية، لذلك فرض تعدد الأعمال المصرفية وتشعبها، وضخامة حجم المؤسسات المالية الإسلامية وما تواجهه من أوضاع متطورة وجود الرقابة بكل أشكالها في المصارف الإسلامية كونها السبيل إلى تحقيق أهداف المصارف المرسومة من قبل الإدارات والهيئات الدولية، وذلك من خلال التحقق من تنفيذ إجراءات سير العمل حسب الخطط الموضوعة وتصحيح الانحرافات بغية الوصول للأهداف المرسومة والتحقق من عدم وقوعها في أزمات مالية ونقدية قد تعرقل مسيرة نشاطها، ومراعية لحاجتها إلى التطور وإثبات الذات في ظل وجودها وسط بيئة تقليدية تتعامل وفق أسس مختلفة عن أسس العمل الإسلامي، وفي ظل هذه الظروف برزت الحاجة إلى

ضرورة التعاون المشترك بين المصارف الإسلامية للاهتمام بالرقابة بكافة أنواعها داخل المصارف الإسلامية، ومما يدعو المصارف إلى الاهتمام بموضوع الرقابة وجعلها توليه جل الاهتمام، ضرورة المحافظة على أموال المودعين، ومن ثم تحقق استقرار النظام المصرفي على مستوى البلد ككل لا سيما أن القطاع المصرفي يمثل العصب الأساسي في الاقتصاد.

حيث إن المصارف الإسلامية تعد سبباً حلالاً موافقاً للشريعة الإسلامية لأصحاب الودائع وأولئك الذين يحتاجون الأموال لسائر استخداماتهم، فالحفاظ على حقوقهم وخدمتهم بطريقة فعالة أصبح مطلباً يحقق نمو المصارف الإسلامية وتطورها، لذلك أولت المصارف جل الاهتمام لموضوع الرقابة بما يحقق تلك المطالب فالمصرف الإسلامي هو: مؤسسة مصرفية تلتزم بضوابط الشريعة الإسلامية وقواعدها المتعلقة بالمعاملات المالية، التي تتميز بأنها تخدم أكثر من قطاع، أي تؤدي دور المصارف التجارية والمتخصصة وفقاً لصيغ تمويلية الأصل فيها يعتمد على المضاربة والمشاركة والمرابحة وغيرها من الصيغ الأخرى، ولا تعتمد في أساسها العقدي على الفائدة كالمصارف التقليدية.

حيث إن تطور حجم المصارف الإسلامية وتعدد أعمالها جعل من الضروري وجود نظام رقابة مصرفية فعال مواكباً لهذا التطور سواء كانت رقابة داخلية أو خارجية مع التركيز على سرعة تصحيح الانحرافات ومعالجتها.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتبين لنا أثر الرقابة المصرفية في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية.

1-2- مشكلة الدراسة:

إن اهتمام الإسلام بقضية المال لم يتوقف عند اعتباره مقصداً من مقاصد الشريعة الإسلامية الضرورية التي لا تقوم الحياة ولا تستقيم إلا بها، بل وضع من التشريعات ما يضبط وسائل إيجاد المال وتحصيله من الانحراف، وما يحفظ بقاء المال واستمراره من التعدي أو الضياع، حيث إن الاقتصاد الإسلامي أعطى عناية خاصة بكل ما من شأنه الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمعات المسلمة من خلال ما يحتويه من مؤسسات وشركات تراعي هذا الجانب، ومن أهمها المصارف الإسلامية. هذه الأخيرة تؤدي دوراً مهماً في تمويل وتحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمعات المسلمة من خلال الدور الذي تقوم به، الأمر الذي يستدعي وجود نظام رقابة فعال داخل المصارف الإسلامية، وذلك للتأكد من سير عملها كما هو مخطط له، وبالتالي يعد نظام الرقابة من أهم أدوات نجاح أداء المصارف الإسلامية الليبية، ومما تقدم يمكن طرح إشكالية البحث وتساؤلاته فيما يلي:

- ما أثر الرقابة المصرفية في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية؟ وينفرد عنه التساؤلات التالية:

- ماهية الرقابة وما علاقتها بتحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية؟
- ما مدى مساهمة الرقابة الداخلية (الشرعية- الفنية) في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية؟
- ما مدى مساهمة الرقابة الخارجية (الرقابة المركزية- الرقابة الدولية) في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية؟

- ما مدى مساهمة معالجة الانحرافات في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية؟

1-3- فرضيات الدراسة:

تم صياغة الفرضية الرئيسية كالآتي:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة المصرفية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية.

ومن خلال الفرضية الرئيسة صيغت مجموعة من الفرضيات الفرعية:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية (الشرعية- الفنية) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية.

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الخارجية (رقابة المصرف المركزي- الرقابة الدولية) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية.

H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعالجة الانحرافات عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية.

1-4- أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال تناول موضوع حديث نسبياً وذو أهمية للمصارف الإسلامية الليبية حيث تعتبر الرقابة المصرفية محددًا هامًا لقدرة المصارف الإسلامية على الاستثمار لاختلاف طبيعة عملها عن المصارف التقليدية.

ويمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى:

أ- أهمية نظرية: تبرز الأهمية النظرية للدراسة، من حيث اعتبارها إضافة للدراسات التي تتناول الصيرفة الإسلامية في ليبيا .

ب- أهمية علمية: تستمدّها من كونها تناولت موضوع مهم وأساسي للمصارف الإسلامية الليبية هو الرقابة المصرفية والأداء المالي

1-5- أهداف الدراسة :

إن الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة تتمثل فيما يلي:

- أ- التعرف على الرقابة المصرفية وأداء المصارف الإسلامية.
- ب- بيان دور الرقابة الشرعية في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية.
- ج- بيان دور الرقابة الداخلية في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية.
- د- بيان دور الرقابة الخارجية في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية.
- هـ- بيان دور معالجة الانحرافات وتصحيحها في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية.

1-6- منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي، وسوف يتم بيان أثر الرقابة المصرفية بأنواعها في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية من خلال الاستبانة المناسبة للدراسة للوصول إلى نتائج محددة توصلنا للإجابة عن أسئلة المشكلة.

1.6.1 مجتمع الدراسة :

المصارف الإسلامية الليبية.

2.6.1 عينة الدراسة :

تم اختيار المصرف الإسلامي الليبي كنموذج لعينة الدراسة، كونه أول مصرف إسلامي تم تأسيسه في ليبيا.

3.6.1 حدود الدراسة :

أولاً: الحدود المكانية

المصارف الإسلامية الليبية.

ثانياً: الحدود الزمنية:

سنة 2023م.

1-7- الدراسات السابقة:

• دراسة بعلوج وهجيرة (2022)

هدفت الدراسة إلى بيان أن المصارف الإسلامية الخاصة في الجزائر تنشط رغم قلتها ضمن إطار قانوني لا يختلف عن ذلك الذي تنشط فيه المصارف التقليدية والمتمثل في قانون النقد والقرض وأنظمة المصرف المركزي، وتخضع لرقابة الهيئات التي تخضع لها هذه المصارف لاسيما رقابة النقد والقرض ورقابة مصرف الجزائر المركزي، غاية أن ما يميز هذه المصارف هو خضوعها للرقابة الشرعية التي تمارسها هيئة الفتوى وهيئة التدقيق الشرعي العاملين على مستواه، إضافة إلى الدور المنوط بالهيئة الشرعية الوطنية للصناعة المالية الإسلامية المنشأة عام 2020، والتي تتولى فحص مطابقة المنتجات المطروحة من هذه المصارف لأحكام الشريعة الإسلامية، بما يزيد من بعث الطمأنينة في نفوس المتعاملين مع المصارف الإسلامية.

• دراسة نعامة (2020)

هدفت الدراسة إلى رصد تجربة المصارف الإسلامية في الجزائر وتقييمها للوقوف على آفاقها الإسلامي والرقابة عليها ، إذ تناولت في البداية الجانب النظري للمصرف المركزي والمصرف الاسلامي ثم الربط بينهما بالرقابة المصرفية وأخيراً تم التطرق إلى تجربة مصرف البركة الجزائري وعلاقته بالمصرف المركزي، وقد ركزت الدراسة على النقاط الواضحة دون التفصيل في الأرقام لخصوصيتها، كونها التجربة الأولى في الجزائر .

• دراسة بن عبد الرحمان وشرفة (2020)

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الرقابة في المصارف الإسلامية في ظل بيئة مصرفية تقليدية، وإبراز بعض إشكالات علاقة المصارف الإسلامية مع المصرف المركزي. وقد خلصت الدراسة إلى: أن المصرف المركزي لا يراعي خصوصية المصارف الإسلامية.

دراسة جفال (2019)

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير الرقابة على الأداء لدى المصارف الإسلامية ودرست حالة المصرف الإسلامي الأردني كنموذج، وبينت مساهمة لجان الرقابة بكل أنواعها في أداء المصرف الإسلامي الأردني، وبينت أهم المعايير التي تستخدم للحكم على الأداء والوقوف على أهم العقبات التي تواجه المصرف الإسلامي الأردني في التعامل المصرفي داخليا وخارجيا، واعتمدت الدراسة على الأسلوب الإحصائي الوصفي لتحليل البيانات المجمعة من خلال الاستبيان لبيان أثر الرقابة على أداء المصرف الإسلامي الأردني. وقد خلصت الدراسة إلى: وجود تأثير إيجابي للرقابة الداخلية (فنية، شرعية) على أداء المصرف الإسلامي الأردني.

وجود تأثير إيجابي للرقابة الخارجية (شركات التدقيق الخارجية، رقابة المصرف المركزي، الرقابة الدولية) على أداء المصرف الإسلامي الأردني. وجود تأثير إيجابي لتصحيح الانحرافات (انحراف التطبيق عن الخطة والانحرافات عن الأهداف المخططة) على أداء المصرف الإسلامي الأردني.

• دراسة زائد (2016)

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الرقابة الكمية للبنك المركزي الأردني على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في الأردن للفترة (2008-2014) ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم اختيار (الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية) كمتغير مستقل ودراسة أثره على المتغير التابع الاداء المالي مقاسا، بالعائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، نصيب السهم العادي من الارباح، وتم إدخال متغير ضابط للدراسة هو حجم المصرف الإسلامي مقاسا بإجمالي الموجودات وشملت عينة الدراسة كلاً من البنك الإسلامي الأردني و البنك العربي الإسلامي الدولي، حيث تم جمع البيانات من واقع التقارير السنوية والبيانات المالية الصادرة عن المصارف عينة الدراسة واعتمدت الدراسة من أجل تحقيق الأهداف والوصول إلى النتائج على المنهج التحليلي والوصفي وقامت بإجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد (Multiple & Simple Regression) وذلك لاختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن أسئلتها من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي (E-views)) وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لرقابة البنك المركزي الأردني الكمية على الاداء المالي ممثلا في العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول وحصة السهم العادي من الارباح للبنوك الإسلامية الأردنية وأوصت به الدراسة

بضرورة إعادة النظر في أدوات رقابة البنك المركزي بما يتناسب مع طبيعة عمل البنوك خصوصاً مراعاة طبيعة ودائع البنوك الإسلامية عند فرض نسبة الاحتياطي القانوني مع العمل على تمكين البنوك الإسلامية من الاستفادة من وظيفة المسعف الاخير للبنك المركزي لكي يتسنى لها تخفيض سيولتها القانونية و استحداث أدوات بديلة للأوراق المالية التي لا تتعامل بها البنوك الإسلامية لاستثمار سيولتها.

• Mohmd Nor Halida Haziaton (2022)

بحثت هذه الدراسة في تأثير التنظيم والإشراف المصرفي على كفاءة القطاعات المصرفية في 108 مصرفاً إسلامياً من 26 دولة تقدم منتجات وخدمات مصرفية وتمويلية إسلامية، تم تحليل الكفاءات الفنية للمصارف الإسلامية الفردية باستخدام طريقة تحليل غلاف البيانات (DEA)، يتم استخدام طريقة تقدير المربعات الصغرى العادية لفحص تأثير إشراف الدولة وتنظيمها على الكفاءة الفنية للمصارف الإسلامية، كما تشير النتائج التجريبية إلى أن السلطة الإشرافية وقيود النشاط والرقابة الخاصة تؤثر بشكل إيجابي على كفاءة المصارف الإسلامية، كشفت الدراسة أن المصارف الإسلامية التي تعمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلدان ذات الدخل المتوسط أكثر كفاءة من الناحية الفنية بالنظر إلى القواعد الأقل صرامة بشأن متطلبات رأس المال، ووجدنا أن هناك أدلة ذات دلالة إحصائية على أن متطلبات رأس المال الأعلى سلبية. والمرتبطة بكفاءة المصارف الإسلامية. من المتوقع أن تساعد النتائج التجريبية لهذه الدراسة صانعي السياسات والمسؤولين الحكوميين على فهم أفضل لكيفية تأثير قراراتهم على الأداء.

• BEVERLY HIRTLE, ANNA KOVNER, MATTHEW PLOSSER (2020)

كشفت هذه الدراسة تأثير الرقابة على المخاطر والربحية والنمو في المصارف الأمريكية، باستخدام البيانات المتعلقة باستخدام وقت المراقبين، حيث توضح أن المصارف الأعلى تصنيفاً حسب الحجم ضمن نطاق يتلقى نظام الرقابة مزيداً من الاهتمام من المراقبين، يسهل فيه التحكم في حجم المخاطر والعديد من الخصائص الأخرى. باستخدام نهج العينة المتطابقة، نجد هذه المصارف ذات التصنيف العالي التي تحظى بمزيد من الاهتمام الرقابي تمتلك محافظ قروض أقل خطورة، وأقل حساسية لتراجع الصناعة، وتؤكد نتائج الدراسة على الدور المتميز للرقابة في التخفيف من حدة مخاطر القطاع المصرفي.

• BEVERLY HIRTLE (2020)

خلصت الدراسة إلى قيام الاقتصاديين بتحليل واسع النطاق للوائح المصارف والصناعة المصرفية، لكنهم كرسوا اهتمامًا أقل بكثير للإشراف المصرفي كنشاط متميز، في الواقع، استخدمت الكثير من الأدبيات المصرفية مصطلحي "الإشراف" و "التنظيم" بالتبادل، تقدم هذه الورقة مراجعة إرشادية للأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالإشراف التحوطي الجزئي على المصارف، مع تسليط الضوء على النتائج العريضة والفجوات الموجودة، لا سيما تلك المتعلقة بالعمل على الأسس النظرية للإشراف، الأدبيات النظرية التي تدرس الدافع للإشراف (المراقبة والإشراف) كنشاط متميز عن التنظيم (وضع القواعد) بدأت للتو في الظهور ولديها مجال كبير للنمو، وفي الوقت نفسه، فإن الأدبيات التجريبية التي تقيم تأثير الإشراف أكثر جوهرية، تشير النتائج الأولية إلى أن الإشراف يقلل من المخاطر في المصارف دون تقليل الربحية بشكل هادف، والأدلة أكثر اختلاطًا حول ما إذا كان المزيد من الإشراف المكثف يقلل من المعروض من الائتمان، ومع ذلك، فإن القنوات التي يحقق الإشراف من خلالها هذه النتائج لم يتم اكتشافها بالكامل بعد، أخيرًا، هناك مجموعة عمل تستكشف كيفية تأثير الحوافز الإشرافية - على المستويين الفردي والمؤسسي - على النتائج، تتشابه الحوافز الإشرافية بشكل أساسي مع الأساس المنطقي النظري للإشراف كنشاط متميز ومع التقييمات التجريبية لتأثيره، يعد رسم هذه الروابط بشكل أكثر وضوحًا مجالًا إضافيًا للعمل المثمر في المستقبل.

ما يميز هذه الدراسة

اهتمت الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها والمتعلقة بموضوع الدراسة بدراسة نوع معين من أنواع الرقابة وبيان أثره في الأداء، إما دراسة أثر الرقابة الشرعية على أداء المصارف، أو دراسة أثر الرقابة المركزية على أداء المصارف، في حين أن بعض الدراسات تناولت مفهوم الرقابة وأثرها على أداء المصارف التقليدية، أي قامت بدراسة البيئة التقليدية وبيان أثر الرقابة على أدائها، في حين أن هذه الدراسة ستولي جميع أنواع الرقابة المصرفية (الشرعية والفنية والخارجية والمركزية والدولية) حيث ستبين مدى تأثير أنواع الرقابة المصرفية في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية واختلاف مجتمع الدراسة .

2- الإطار النظري

1-2- المصارف الإسلامية:

تقوم المصارف الإسلامية على فلسفة أن المال ملك الله سبحانه وتعالى وحده، وأن الإنسان ما هو إلا مستخلف لإدارة هذا المال ويجب عليه توجيهه فيما يرضي الله سبحانه وتعالى، ومن هذا المنطلق يعرف المصرف الإسلامي من خلال الخصائص التي يتميز بها عن نظيره التقليدي، ومن خلال التتبع والنظر والاطلاع في التعريفات، وجد أنها تتشابه في المضمون الأساسي ومن هذه التعريفات ما يلي:
عرّفت المادة 15 من اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية – التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي – سنة 1977، المصارف الإسلامية بأنها: "تلك المصارف أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها، ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالربا أخذاً وعطاءً". (شياد، 2015، ص21)

2-2- الرقابة اصطلاحاً

عرفت بأنها أي الرقابة هي عملية قياس الأداء وتصحيحه أي التأكد من أن سير العمليات قد تم كما هو مخطط وأن الأهداف أنجزت وبالتالي تحديد الانحرافات وطرق معالجتها. (شعيب، 2014، ص15)
وكما عرفت الرقابة بأنها جزء مكمل لكل قرار أو وظيفة فهي مهمة إدارية أساسية وتعني المتابعة للتأكد من أن ما تم إقراره ينفذ بشكل سليم وأن المنظمة بحالة سليمة. (البرنوطي، 2001، ص3)

2-3 تعريف الرقابة المصرفية:

"هي مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات التقديرية والمصارف المركزية والمصارف بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية توصلاً إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقوي يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين. (الامام، والشمري، 2011، ص. 354)

2-4- عناصر الرقابة المصرفية (الشاهد، 2001، ص273):

أ- تقييم الوضع المالي للمصارف بشكل عام.

ب- إجراء الاختبارات اللازمة للتحقق من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المصارف وحجم كل نوع ومدى تناسبها مع رأس المال.

ج- تقييم كيفية تعامل المصرف مع الأزمات والمخاطر التي قد يواجهها.

د- تقييم الأجزاء التي تكون فيها مستويات غير مقبولة من المخاطر والأجزاء التي تكون فيها إدارة المخاطر ضعيفة.

ويمكننا تعريف الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية بأنها:

هي نظام رقابة المصرف المركزي أو أي سلطة نقدية على المصارف الإسلامية، ومن الطبيعي أن تخضع المصارف الإسلامية لرقابة المصرف المركزي في ظل عدم وجود مصرف مركزي إسلامي بالرغم من اختلاف طبيعة المصرف الإسلامي وسماته التي تميزه عن المصارف التقليدية، إذ إن علاقة المصارف الإسلامية مع أصحاب الودائع قائمة على المشاركة وليست علاقة دائن ومدين، لذلك وجب على المصارف المركزية مراعاة الطبيعة الخاصة للمصارف الإسلامية، مع أن هذا لا يعفي المصارف الإسلامية أن تقوم بتقديم تقارير وكشوف وإحصاءات وبيانات دورية حتى تجنب المصرف الإسلامي المراكز المالية الحرجة.

2-5- الرقابة الشرعية

يقصد بالرقابة الشرعية "فحص مدى التزام المصرف بالشريعة الإسلامية في جميع أنشطته وتشمل فحص العقود، الاتفاقيات، السياسات، المنتجات والمعاملات، عقود التأسيس، النظم الأساسية، القوائم المالية والتقارير وخاصة تقرير المراجعة الداخلية وتقارير عمليات التفتيش التي يقوم بها المصرف المركزي، ويحق لهيئة الرقابة الشرعية الاطلاع الكامل على جميع السجلات والمعاملات من جميع المصادر بما في ذلك الرجوع للمستشارين ذوي الصلة والموظفين المختصين". (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2000، ص15)

2-6 الرقابة المركزية

الرقابة المركزية هي إحدى أهم اختصاصات المصرف المركزي، حيث تعمل على تحقيق مُستهدفات الاستقرار في المؤسسات المصرفية خاصةً، والقطاع المالي عامةً، ويسعى المصرف المركزي جاهداً من خلال

دوره الإشرافي والرقابي على المؤسسات المصرفية للتأكد من سلامة مراكزها المالية، ومراقبة كفاءة أدائها، والمحافظة على أموال المودعين وحقوق المساهمين والمتعاملين معها. (دليل مصرف ليبيا المركزي 2012)

2-7 الرقابة الدولية

وهي عبارة عن جهود منظمة لقياس وتوجيه ومتابعة الأداء للمؤسسات المصرفية وفقاً لأسس ومعايير عالمية موحدة. (علي، 1985، ص1)

2-8 الأداء المالي للمصارف الإسلامية

غالباً ما يقصد بالأداء أنه تلك العملية التي تعكس استخدام المؤسسة لمواردها المادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها أي تعني استغلال الموارد بصورة فاعلة، وكفاءة لتحقيق الأهداف. (الحسيني، 2000، ص 231)

2-9 مفهوم تحسين الأداء

إن الحكم على نجاح أي مؤسسة يعتمد على مدى اهتمامها بقدرات موظفيها وكفاءتهم وحسن الأداء لعملهم وكيفية استثمار الموارد البشرية المتاحة..

وعملية تحسين الأداء تتطلب نظرة شاملة بالتركيز على كل الموارد المتاحة لتحسين الأداء والذي يبدأ بالتدريب وإن عملية تحسين الأداء تعتبر نوع من أنواع التعليم المستمر وهي توفر مخزون مهاري محترف للمصرف وتعرف على أنها طريقة منظمة وشاملة لعلاج المشاكل التي يعاني منها المصرف.

وتبدأ بمقارنة الوضع الحالي والوضع المرغوب للأداء وتحديد الفجوة في الأداء وبعدها يأتي دور تحليل مسببات الفجوة ومعرفة تأثير الرقابة في الأداء وبعد ذلك يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين الأداء بتصحيح الانحرافات (المهندي، 2020، ص 51)

3-الإطار العملي للدراسة:

نبذة عن المصرف الإسلامي الليبي :

تأسس المصرف بموجب قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي المؤرخ في 11/11/2014 رقم 25 لسنة 2014، وبناء على ترخيص مزاولة النشاط الصادر عن محافظ مصرف ليبيا المركزي المؤرخ في

2017/01/08 رقم 2 لسنة 2017 (المصرف الإسلامي الليبي info@lib.com.ly)، وتم تأسيسه من قبل رجال الأعمال الليبيين، وبعض المواطنين، ونخبة من المصرفيين الليبيين، وقد تأسس على هيئة شركة مساهمة ليبية، تلتزم بممارسة الصيرفة الإسلامية بكافة الصيغ التمويلية.

3-1- أداة الدراسة (أداة جمع البيانات)

سعى الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى بيان أثر الرقابة المصرفية في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية، ولتحقيق هدف الدراسة قاما باستخدام الاستبيان وقسم إلى ثلاثة محاور كالتالي:
المحور الأول: الرقابة الداخلية (الفنية - الشرعية)

المحور الثاني: الرقابة الخارجية (رقابة المصرف المركزي-الرقابة الدولية)

المحور الثالث: معالجة الانحرافات عن الخطط والأهداف الموضوعية

3-2- الاستثمارات الموزعة

الجدول (1) يوضح الاستثمارات الموزعة، والمستبعدة والصالحة للتحليل الإحصائي:

الجدول (1) الاستثمارات الموزعة

نسبة الاستثمارات القابلة للتحليل الإحصائي	الاستثمارات القابلة للتحليل الإحصائي	الاستثمارات المستبعدة	الاستثمارات الموزعة
%98.36	180	3	183

وتم توزيع فقرات الاستبانة على محاور الدراسة كما في الجدول التالي:

الجدول (2) توزيع فقرات الاستبانة على المحاور

عدد العبارات	المحور	نوع المتغير
26	أثر الرقابة الداخلية في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية	(الرقابة المصرفية)
14	أثر الرقابة الخارجية في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية	
10	أثر معالجة الانحرافات في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية	

الجدول من إعداد الباحثان.

وقد صيغت جميع عبارات الاستبانة بصورة إيجابية، وأعطى لكل عبارة على إجابتها وزن مدرج على نمط سلم ليكرت الخماسي، وتتنحصر هذه الإجابات وفق هذا المقياس كما في الجدول التالي:

الجدول (3) مقياس ليكرت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الاستجابة
1	2	3	4	5	الدرجة

ولتحديد مستوى الموافقة وفق مقياس ليكرت الخماسي فإنه يتم اعتماد المتوسط المرجح للرتب كما في

الجدول التالي:

الجدول (4) الرتب والمتوسطات المرجحة لفقرات الاستبانة

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	البيان
1	2	3	4	5	الرتبة
1 – 1.8	1.8 – 2.6	2.6 – 3.4	3.4 – 4.2	4.2 – 5	متوسط المرجح

الجدول من إعداد الباحثان.

3-3- صدق وثبات أداة الدراسة

المقصود بثبات أداة جمع البيانات دقتها واتساقها وأن تعطي أداة جمع البيانات النتائج نفسها إذا تم استخدامها أو إعادة استخدامها مرة أخرى، ولقياس مدى ثبات محاور الدراسة استخدمت معادلة كرونباخ ألفا وهذا الاختبار يقيس درجة تناسق إجابات المستقصى منهم على كل إجابات الاستبانة وتكون قيمة معامل كرونباخ ألفا ما بين (0-1)، وتبين مدى الارتباط بين إجابات مفردات العينة، فعندما تكون قيمة معامل كرونباخ ألفا صفر فيدل ذلك على عدم وجود ارتباط مطلق بين إجابات مفردات العينة، أما إذا كانت قيمة معامل كرونباخ ألفا واحد صحيح فيدل ذلك على وجود ارتباط تام بين إجابات مفردات العينة، ولقياس صدق وثبات الاستبانة سوف نستخدم معامل كرونباخ ألفا وكان كالاتي:

الجدول (5) معامل كرنباخ ألفا

Cronbachs Alpha	N of Items	محاور الدراسة
0.995	26	الرقابة الداخلية
0.989	14	الرقابة الخارجية
0.985	10	معالجة الانحرافات
0.997	50	الرقابة على الأداء ككل

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

يظهر من الجدول السابق أن معاملات كورنباخ ألفا لمحاور الدراسة تراوحت بين (0.985-0.995) كان أعلاها لمحور "الرقابة الداخلية"، وأدناها لمحور "معالجة الانحرافات"، وبلغ معامل كورنباخ ألفا للرقابة على الأداء ككل (0.997)، وجميع معاملات الثبات مرتفعة ومقبولة لأغراض الدراسة، حيث يعتبر معامل الثبات (كورنباخ ألفا) مقبولا إذا زاد عن (0.70%). (تيسير، 2023)

صدق المحتوى: وهو عرض أداة جمع البيانات الأولية على مجموعة من المحكمين المتخصصين في موضوع الدراسة بصفة خاصة وطرق البحث بصفة عامة من أجل أن يدلو برأيهم فيها من جوانب عدة منها الشكل، والصياغة، والترتيب، وسلامة البنود والأسئلة ومدى شموليتها ومناسبتها لموضوع الدراسة. وبعد إعداد الصورة المبدئية لعبارات استبانة الدراسة وبعد الاطلاع على عديد المراجع العلمية والدراسات السابقة في موضوع الدراسة تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من الأساتذة الأكاديميين حيث بلغ عددهم (5) محكمين بهدف التعرف على آرائهم المتعلقة بملائمة الاستبانة لأهداف الدراسة وقد طلب رأي المحكمين في (مدى صلاحية الفقرات وصياغتها، ومدى انتماء الفقرات والمحاور لموضوع الدراسة، وإضافة أو تعديل أو حذف ما يروونه مناسباً)، وقد تم الاستجابة لآراء السادة المحكمين والقيام بإجراء ما يلزم من تعديل وبذلك تم اعتماد الاستبانة في صورتها النهائية .

3-4- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاوَر الدراسة

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاوَر الدراسة والرقابة على الأداء ككل.

الدرجة	الرتبة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المجال
موافق	2	0.725	4.0667	الرقابة الداخلية
موافق	3	0.720	4.0452	الرقابة الخارجية
موافق	1	0.702	4.0783	معالجة الانحرافات
موافق	-	0.715	4.0634	الرقابة على الأداء ككل

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

يظهر من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لمحاوَر الدراسة تراوحت بين (4.04-4.07)، كان أعلاها للمحور الثالث " أثر معالجة الانحرافات في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية " بمتوسط حسابي بلغ (4.0783) وبدرجة موافق، يليه المحور الأول " أثر الرقابة الدخيلة في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية " بمتوسط حسابي بلغ (4.0667) وبدرجة موافق، وبالمرتبة الأخيرة المحور الثاني " أثر الرقابة الخارجية في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية " بمتوسط حسابي بلغ (4.0452) وبدرجة عالية من الموافقة، وبلغ المتوسط الحسابي " الرقابة على الأداء " ككل (4.0634) وبدرجة موافق أيضاً.

3-5- تحليل المحور الأول: الرقابة الداخلية (الشرعية - الفنية)

يوضح الجدول رقم (7) نتائج التوزيع التكراري وبعض المؤشرات الإحصائية الوصفية وذلك لتحديد اتجاهات إجابات عينة الدراسة وتحديد الأهمية الترتيبية لكل فقرة من فقرات المحور. حيث نجد أن المتوسطات الحسابية

لفقرات المحور تتراوح بين (3.672 - 4.272) وكانت أكبر قيمة هي الفقرة رقم (14) وهي التي تنص على (تعكس عوائد المصرف مستوى كفاءة الأداء بالمصرف) بمتوسط حسابي بلغ (4.272) بدرجة موافق بشدة، وأن أقل متوسط حسابي هو للفقرة رقم (9) التي تنص على (مشاركة الموظفين بالمصرف الإسلامي الليبي في وضع نظام الرقابة الداخلية يساهم في تحسين أداء المصرف) بمتوسط حسابي بلغ (3.672) بدرجة موافق، أي أن كل الإجابات كانت (موافق بشدة ، موافق)، وكان المتوسط الحسابي العام للمحور ككل يساوي (4.067) وبدرجة موافق.

جدول رقم (7) التوزيع التكراري وبعض المؤشرات الإحصائية لمحور الرقابة الداخلية

الرقم	العبارة	بشدة موافق	موافق	إيجاب	موافق بدرجة	موافق	المتوسط الحسابي	المعياري الانحراف	المعنوية مستوى	الرتبة	العينة اتجاه
1	سهولة نظام الرقابة الداخلي يحسن من أداء المصرف	التكرار	48	79	35	17	3.867	0.936	0.00	11	موافق
		النسبة	26.7	43.9	19.4	9.4					
2	شمولية نظام الرقابة الداخلية يحسن من أداء المصرف	التكرار	43	98	34	5	3.994	0.736	0.00	9	موافق
		النسبة	23.9	54.4	18.9	2.8					
3	المساهمة من قبل موظفي هيئة الرقابة للمصرف في وضع نظام الرقابة الداخلية يحسن أداء المصرف	التكرار	29	99	45	7	3.833	0.736	0.00	12	موافق
		النسبة	16.1	55	25	3.9					

موافق بشدة	3	0.00	0.743	4.239	1	5	12	94	68	التكرار	دقة نظام الرقابة الداخلية يحسن من أداء المصرف	4
					0.6	2.8	6.7	52.2	37.8	النسبة		
موافق	10	0.00	0.849	3.894	0	10	45	79	46	التكرار	تساعد درجة مركزية نظام الرقابة الداخلية على تطوير أداء المصرف	5
					0	5.6	25	43.9	25.6	النسبة		
موافق بشدة	4	0.00	0.703	4.217	0	3	20	92	65	التكرار	يساهم وجود إجراءات عمل وتعليمات موحدة في تحسين أداء المصرف	6
					0	1.7	11.1	51.1	36.1	النسبة		
موافق	5	0.00	0.731	4.172	1	3	20	96	60	التكرار	سهولة الحصول على إجراءات العمل من قبل الموظفين يحسن أداء المصرف	7
					0.6	1.7	11.1	53.3	33.3	النسبة		
موافق	7	0.00	0.736	4.078	0	6	24	100	50	التكرار	اقتناع الموظفين بنظام الرقابة الداخلية يحسن أداء المصرف	8
					0	3.3	13.3	55.6	27.8	النسبة		

موافق	14	0.00	0.985	3.672	4	19	45	76	36	التكرار	مشاركة الموظفين بالمصرف الإسلامي الليبي في وضع نظام الرقابة الداخلية يسهم في تحسين أداء المصرف	9
					2.2	10.6	25	42.2	20	النسبة		
موافق	13	0.00	0.733	3.744	0	6	59	90	25	التكرار	ملائمة تكاليف الانظمة الرقابية الداخلية لحجم المصرف يساعد على تطوير أداء المصرف	10
					0	3.3	32.8	50	13.9	النسبة		
موافق بشدة	2	0.00	0.763	4.256	0	5	20	79	76	التكرار	تطور البرامج المحاسبية يساعد على تحسين أداء المصرف	11
					0	2.8	11.1	43.9	42.2	النسبة		
موافق	6	0.00	0.796	4.094	0	6	31	83	60	التكرار	سهولة ووضوح البرامج المحاسبية يساعد في تحسين أداء المصرف	12
					0	3.3	17.2	46.1	33.3	النسبة		
موافق	8	0.00	0.741	4.061	0	6	26	99	49	التكرار	سرعة وصول المعلومات التي تخص نتائج أنظمة الرقابة الداخلية يساعد على تطوير أداء المصرف	13
					0	3.3	14.4	55.5	27.2	النسبة		

موافق بشدة	1	0.00	0.754	4.272	1	5	12	88	74	التكرار	تعكس عوائد المصرف مستوى كفاءة الأداء بالمصرف	14
					0.6	2.8	6.7	48.9	41.1	النسبة		
موافق	6	0.00	0.796	4.094	0	6	31	83	60	التكرار	يساعد استغلال الموارد التي تكون في حوزة المصرف من قبل أجهزة الرقابة الداخلية على تطوير أداء المصرف	15
					0	3.3	17.2	46.1	33.3	النسبة		
موافق	8	0.00	0.741	4.061	0	6	26	99	49	التكرار	الهيكل التنظيمي المنتظر يرفع من أداء المصرف	16
					0	3.3	14.4	55	27.2	النسبة		
موافق	3	0.00	0.743	4.239	1	5	12	94	68	التكرار	التوقيت المناسب لعمليات الرقابة الداخلية الخاصة بعمليات المصرف ينعكس إيجاباً على أداء المصرف	17
					0.6	2.8	6.7	52.2	37.8	النسبة		
موافق	10	0.00	0.849	3.894	0	10	45	79	46	التكرار	سهولة التواصل والفاعل بين موظفي المصرف يحسن من أداء المصرف	18
					0	5.6	25	43.9	25.6	النسبة		

موافق بشدة	4	0.00	0.703	4.217	0	3	20	92	65	التكرار	تجانس الموظفين من حيث المستوى التعليمي والخبرة العملية يحسن من أداء المصرف	19
					0	1.7	11.1	51.1	36.1	النسبة		
موافق	5	0.00	0.731	4.172	1	3	20	96	60	التكرار	الالتزام بالقوانين الصادرة من كل الجهات المعنية من قبل موظفي المصرف يرفع من أداء المصرف	20
					0.6	1.6	11.1	53.3	33.3	النسبة		
موافق	7	0.00	0.736	4.078	0	3	20	92	65	التكرار	تعزز ثقة الجمهور والزبائن بنظام الرقابة الداخلية من أداء المصرف	21
					0	1.7	11.1	51.1	36.1	النسبة		
موافق	8	0.00	0.741	4.061	0	6	26	99	49	التكرار	نظام الرقابة الشرعية الفعال يحسن الأداء المالي للمصرف	22
					0	3.3	14.4	55	27.2	النسبة		
موافق بشدة	3	0.00	0.743	4.239	1	5	12	94	68	التكرار	نظام التدقيق الشرعي السهل في عرض قوانينه يحسن أداء المصرف	23
					0.6	2.8	6.7	52.2	37.8	النسبة		
موافق	10	0.00	0.849	3.894	0	10	45	79	46	التكرار	نظام الرقابة الشرعي الشامل يحسن أداء	24
					0	5.6	25	43.9	25.6	النسبة		

											المصرف	
موافق بشدة	4	0.00	0.703	4.217	0	3	20	92	65	التكرار	الالتزام بتعليمات هيئة الرقابة الشرعية من قبل موظفي وإدارة المصرف يحسن من أداء المصرف	25
					0	1.7	11.1	51.1	36.1	النسبة		
موافق	5	0.00	0.731	4.017	1	3	20	96	60	التكرار	تؤثر الرقابة الداخلية التي تخص التزام هيئة الرقابة الشرعية بالشريعة الإسلامية من حيث الرأي الشرعي على أداء المصرف	26
					0.6	1.7	11.1	53.3	33.3	النسبة		
موافق	0	0	0.725	4.067	-	-	-	-	-	-	أثر الرقابة الداخلية في تحسين أداء المصارف الإسلامية اللبيرة للمحور ككل	

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

3-6- تحليل المحور الثاني: الرقابة الخارجية (رقابة المصرف المركزي – الرقابة الدولية)

الجدول (8) التوزيع التكراري وبعض المؤشرات الإحصائية لمحور الرقابة الخارجية

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	الرتبة	اتجاه العينة
1	نظام الرقابة الخارجية الفعال يحسن من أداء المصرف	التكرار	0	7	45	99	29	3.833	0.736	9	موافق
		النسبة	0	3.9	25	55	16.1				
2	توقيت الرقابة يحسن أداء الخارجية المصرف	التكرار	0	6	26	99	49	4.061	0.741	7	موافق
		النسبة	0	3.3	14.4	55	27.2				
3	حيادية الرقابة الخارجية تحسن أداء المصرف	التكرار	1	5	12	94	68	4.239	0.743	1	موافق بشدة
		النسبة	0.6	2.8	6.7	52.2	37.8				
4	تحسن البنود المشمولة بنظام الرقابة الخارجية أداء المصرف	التكرار	0	3	20	92	65	4.217	0.703	2	موافق بشدة
		النسبة	0	1.7	11.1	51.1	36.1				
5	مراعاة طبيعة المصرف الإسلامي الخاصة من قبل مصرف ليبيا المركزي لها أثر على أداء المصرف	التكرار	1	3	20	92	64	4.194	0.741	3	موافق
		النسبة	0.6	1.7	11.1	51.1	35.6				
6	تعليمات وقوانين مصرف ليبيا المركزي لها دور إيجابي في تطوير أداء المصرف	التكرار	0	6	24	100	50	4.078	0.736	5	موافق
		النسبة	0	3.3	13.3	55.6	27.8				

موافق	11	0.00	0.985	3.672	36	76	45	19	4	التكرار	تساعد سياسات مصرف ليبيا المركزي التي تخص الاحتياطات الإجبارية في تطوير أداء المصرف	7
					20	42.2	25	10.6	2.2	النسبة		
موافق	10	0.00	0.733	3.744	25	90	59	6	0	التكرار	قضية الملجأ الأخير التي تخص السيولة من قبل مصرف ليبيا المركزي تحسن من أداء المصرف	8
					13.9	50	32.5	3.3	0	النسبة		
موافق	6	0.00	0.744	4.067	50	98	26	6	0	التكرار	عمليات الرقابة الدورية من قبل مصرف ليبيا المركزي تحسن أداء المصرف	9
					27.8	54.4	14.4	3.3	0	النسبة		
موافق بشدة	1	0.00	0.743	4.239	68	94	12	5	1	التكرار	الالتزام بتعليمات وقوانين مصرف ليبيا المركزي تؤثر إيجابياً على أداء المصرف	10
					37.8	52.2	6.7	2.8	0.6	النسبة		
موافق	4	0.00	0.796	4.094	60	83	31	6	0	التكرار	الالتزام بالضوابط والشروط الدولية يؤثر إيجاباً على أداء المصرف	11
					33.3	46.1	17.2	3.3	0	النسبة		
موافق	4	0.00	0.741	4.061	49	99	26	6	0	التكرار	إلزامية التعليمات الدولية تؤثر إيجاباً على أداء المصرف	12
					27.2	55	14.4	3.3	0	النسبة		
موافق بشدة	1	0.00	0.743	4.239	68	94	12	5	1	التكرار	استخدام سياسة الثواب والعقاب من قبل الجهات الدولية تؤثر إيجاباً على أداء المصرف	13
					37.8	52.2	6.7	2.8	0.6	النسبة		

موافق	8	0.00	0.849	3.894	46	79	45	10	0	التكرار	العدالة في القوانين والتعليمات المالية الدولية التي تخص الجانب المالي لكل الدول تحسن أداء المصرف	14
					25.6	43.9	25	5.6	0	النسبة		
موافق	0	0	0.721	4.045	—	—	—	—	—	—	أثر الرقابة الخارجية في تحسين الإسلامية الليبية أداء المصارف للمحور ككل	

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يوضح الجدول رقم (8) نتائج التوزيع التكراري وبعض المؤشرات الإحصائية الوصفية وذلك لتحديد اتجاهات إجابات عينة الدراسة وتحديد الأهمية الترتيبية لكل فقرة من فقرات المحور، حيث نجد أن المتوسط الحسابي للفقرات يتراوح بين (3.67- 4.23) وكانت أعلى قيمة هي كل من الفقرات رقم (3-10-13) بمتوسط حسابي بلغ (4.239) لكل من الفقرات وبدرجة موافق بشدة لكل منها، وأن أقل متوسط هي الفقرة رقم (7) التي تنص على (تساعد سياسات مصرف ليبيا المركزي التي تخص الاحتياطات الإلزامية في تطوير أداء المصرف) بمتوسط حسابي (3.672) وبدرجة موافق، أي أن كل الإجابات كانت (موافق بشدة ، موافق) ، وبلغ المتوسط الحسابي العام للمحور ككل (4.045) وبدرجة موافق.

3-7- تحليل المحور الثالث: معالجة الانحرافات

الجدول (9) التوزيع التكراري وبعض المؤشرات الإحصائية لمحور معالجة الانحرافات

الرقم	العبرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	الرتبة	اتجاه العينة
1	اكتشاف الانحرافات في الوقت المناسب تساعد تطوير أداء على المصرف	0	5	34	98	43	3.994	0.736	0.00	6	موافق
		النسبة	2.8	18.9	54.4	23.9					
2	انخفاض تكلفة اكتشاف الانحرافات تحسن من المصرف أداء	1	5	12	94	68	4.239	0.743	0.00	1	موافق بشدة
		النسبة	0.6	6.7	52.2	37.8					
3	المعالجة السليمة للانحرافات تحسن من أداء المصرف	0	3	20	92	65	4.217	0.703	0.00	2	موافق بشدة
		النسبة	0	11.1	51.1	36.1					
4	المعالجة بأقل التكاليف للانحرافات تحسن من المصرف أداء	0	5	25	100	50	4.083	0.724	0.00	4	موافق
		النسبة	0	13.9	55.6	27.8					
5	مساهمة النظام المحاسبي في كشف الانحرافات يحسن أداء المصرف	0	6	59	90	25	3.744	0.733	0.00	8	موافق
		النسبة	0	3.3	32.8	13.9					

موافق	3	0.00	0.796	4.094	60	83	31	6	0	التكرار	تدريب الموظفين على كشف الانحرافات يرفع مستوى أداء المصرف	6
					33.3	46.1	17.2	3.3	0	النسبة		
موافق بشدة	1	0.00	0.743	4.239	68	94	12	5	1	التكرار	ارتفاع التحصيل العلمي لموظفي كشف الانحرافات(المالية- الشرعية) يرفع أداء المصرف	7
					37.8	52.2	6.7	2.8	0.6	النسبة		
موافق	5	0.00	0.741	4.061	49	99	26	6	0	التكرار	مرونة الإدارة في معالجة الانحرافات يحسن أداء المصرف	8
					46	79	45	10	0	النسبة		
موافق	7	0.00	0.849	3.894	46	79	45	10	0	التكرار	خبرة الموظفين في كشف الانحرافات يحسن أداء المصرف	9
					25.6	43.9	25	5.6	0	النسبة		
موافق بشدة	2	0.00	0.703	4.217	65	92	20	3	0	التكرار	تحفيز الموظفين مادياً لكشف الانحرافات يحسن من أداء المصرف	10
					36.1	51.1	11.1	1.7	0	النسبة		
موافق	0	0	0.702	4.078	-	-	-	-	-	-	أثر معالجة الانحرافات في الإسلامية تحسين أداء المصارف الليبية للمحور ككل	

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يوضح الجدول رقم (9) نتائج التوزيع التكراري وبعض المؤشرات الإحصائية الوصفية وذلك لتحديد اتجاهات إجابات عينة الدراسة وتحديد الأهمية الترتيبية لكل فقرة من فقرات المحور، حيث نجد أن المتوسط الحسابي لفقرات المحور يتراوح بين (3.74-4.23)، وكانت أعلاها الفقرة رقم (2،7)، بمتوسط حسابي للفقرتين بلغ (4.239) بدرجة موافق بشدة، وبالمرتبة الأخيرة كانت الفقرة رقم (5) التي تنص على أن (مساهمة النظام

المحاسبي في كشف الانحرافات يحسن أداء المصرف)، بمتوسط حسابي (3.744) بدرجة موافق، أي ان كل الاجابات كانت (موافق بشدة، موافق) وبلغ المتوسط الحسابي العام للمحور ككل (4.078) وبدرجة موافق.
3-8- اختبار الفرضيات :

الفرضية الرئيسية H_0 : (لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للرقابة المصرفية عند مستوى معنوية $0.05 \leq \alpha$) في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية).

الفرضية الفرعية الأولى H_{01} : (لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للرقابة الداخلية (الشرعية والفنية) عند مستوى معنوية $0.05 \leq \alpha$) في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية).

لاختبار هذه الفرضية، تم تطبيق اختبار " T للعينات المنفردة (One- Sample t -Test)) للكشف عن :
(أثر الرقابة الداخلية (الشرعية والفنية) في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية)، والجدول التالي يوضح النتائج:

الجدول (10) اختبار T للعينات المنفردة لمحور الرقابة الداخلية

الدلالة الاحصائية	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	درجات الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أثر الرقابة الداخلية في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية
0.000	2.056	19.737	179	0.725	4.067	

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

يظهر من الجدول السابق أن قيمة (t) موجبة وأكبر من قيمة (t) الجدولية وبلغت (19.737) وبدلالة احصائية (0.000) وهي أقل من 0.05 وكان المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور يساوي (4.067) وانحراف معياري (0.725)، وبما أن اتجاه العينة على مقياس ليكرت الخماسي هو (موافق) فهذا يقودنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على:

(يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية (الشرعية والفنية) عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية).

الفرضية الفرعية الثانية H02: (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الخارجية (رقابة المصرف المركزي- الرقابة الدولية) عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية).

لاختبار هذه الفرضية، تم تطبيق اختبار " T للعينات المنفردة (One- Sample t -Test)) للكشف عن:
(أثر الرقابة الخارجية (رقابة المصرف المركزي-الرقابة الدولية) في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية)،
والجدول التالي يوضح النتائج:

الجدول (11) اختبار T للعينات المنفردة لمحور الرقابة الخارجية

الدلالة الإحصائية	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	درجات الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أثر الرقابة الخارجية في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية
0.000	2.145	19.459	179	0.720	4.045	

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يظهر من الجدول السابق أن قيمة (t) موجبة وأكبر من قيمة (t) الجدولية وبلغت (19.459) وبدلالة إحصائية (0.000) وهي أقل من (0.05) وكان المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور يساوي (4.045) وانحراف معياري (0.720)، وبما أن اتجاه العينة على مقياس ليكرت الخماسي هو (موافق) فهذا يقودنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على:

(يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الخارجية (رقابة المصرف المركزي-الرقابة الدولية) عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية).

الفرضية الفرعية الثالثة H03: (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعالجة الانحرافات عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية).

لاختبار هذه الفرضية، تم تطبيق اختبار " T للعينات المنفردة (One- Sample t –Test)) للكشف عن (أثر معالجة الانحرافات في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية)، والجدول التالي يوضح النتائج:

الجدول (12) اختبار T للعينات المنفردة لمحور معالجة الانحرافات

الدلالة الإحصائية	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	درجات الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أثر معالجة الانحرافات في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية
0.000	2.228	20.598	179	0.702	4.078	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يظهر من الجدول السابق ان قيمة (t) موجبة وأكبر من قيمة (t) الجدولية وبلغت (20.598) وبدلالة إحصائية (0.000) وهي أقل من (0.05)، وكان المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور يساوي (4.078) وانحراف معياري (0.702)، وبما أن اتجاه العينة على مقياس ليكرت الخماسي هو (موافق) فهذا يقودنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على:

(يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعالجة الانحرافات عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية).

وبناء على الاختبارات السابقة للفرضيات الفرعية الثلاثة يمكننا الحكم برفض الفرضية الرئيسية الصفرية التي تنص على: (لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للرقابة المصرفية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية). وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: (يوجد أثر ذو دلالة احصائية للرقابة المصرفية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية).

الخاتمة

النتائج

1. وجود أثر إيجابي للرقابة المصرفية في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية.
2. وجود أثر إيجابي للرقابة الداخلية بأنواعها (الشرعية والفنية) في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية.
3. وجود أثر إيجابي للرقابة الخارجية بأنواعها (رقابة المصرف المركزي-الرقابة الدولية) في تحسين أداء المصارف الإسلامية الليبية.
4. وجود أثر إيجابي لمعالجة انحرافات الأداء في المصارف الإسلامية الليبية.

التوصيات

1. ضرورة وجود نظام رقابي داخلي شامل وفعال يتسم بالوضوح والمرونة قادر على كشف وتصحيح الانحرافات للمصارف الإسلامية الليبية.
2. الالتزام بتقارير هيئات الرقابة الشرعية وتنفيذ محتواها.
3. العمل على ابتكار صيغ ومنتجات وخدمات مصرفية جديدة لتحقيق مستوى تنافسي محلي ودولي ممتاز في القطاع المصرفي يرفع من ربحية المصارف الإسلامية الليبية.

4. ضرورة الالتزام بمتطلبات المؤسسات الدولية وتقارير الجهات الخارجية بشأن سلامة المركز المالي والملاءة المالية للمصارف الإسلامية لما يحققه من كفاءة واستقرار مالي للمصارف الإسلامية الليبية.
5. التركيز والعمل على البحث والتعليم والتدريب والتطوير في كافة مجالات الرقابة المصرفية لمواكبة التطور المصرفي العالمي.
6. زيادة توجيه الأبحاث العلمية نحو موضوعات الرقابة المصرفية بمختلف أنواعها لما لها من دور في رفع مستوى الأداء المالي للمصارف .

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- [1] الامام، صلاح الدين، الشمري، صادق راشد (2011)، تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية - نظام CRAFT نموذجاً-، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، العراق.
- [2] البرنوطي، سعاد نائف (2005)، أساسيات إدارة الاعمال، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
- [3] تيسير، محمد(2023)، ما هو معامل ألفا كورنباخ. في مؤسسة المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، تم الاسترداد بتاريخ (2023/8/20) من ([HTTPS://BLOG.AJSRP.COM/?P=32068](https://blog.ajsrp.com/?p=32068))
- [4] جاسر، محمد (2009)، التدقيق الشرعي الخارجي، مؤتمر المدققين الشرعيين، الكويت.
- [5] جفال، مهند علي. (2019). أثر الرقابة المصرفية على أداء المصارف الإسلامية المصارف الإسلامية: دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني، عمان، الأردن، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن
- [6] دليل مصرف ليبيا المركزي (2012).

- [7] زائد، محمد عقيل (2016)، أثر الرقابة الكمية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية. (أطروحة دكتوراه- غير منشورة)، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.
- [8] شياد، فيصل (2015)، المصارف الإسلامية والتحديات المعاصرة، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية
- [9] المصرف الإسلامي الليبي، /[HTTPS://WWW.LIB.COM,LY/](https://www.lib.com.ly)
- [10] المهندي ، ناصر حمد لحدان الحسن (2020) دور الرقابة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية في دولة قطر : دراسة تطبيقية بنك قطر الوطني ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة عمان الأهلية،الأردن.
- [11] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية 2000

ثانياً: المراجع الإنجليزية

- [1] Hirtle, Beverly(2020)Banking Bailout Law ،A Comparative Study of the United States, United Kingdom and the European Union European Banking and Financial Law
- [2] Matthias Haentjens, Pierre de Gioia Carabellese (2020) European Banking and Financial Law (Second Edition).
- [3] Mohmd Nor Halida Haziaton(2020) Banking supervision: The perspective from economics - Federal Reserve Bank of New York
- [4] Virág Blazsek Pierre de Gioia- Matthias Haentjens(2020) The Impact of Supervision on Bank Performance – ARTICLE First published: 12 July 2020